

تراث الإنسانية

NYROUF

كتاب الأم

للشافعي



د. السيد أحمد خليل

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٦



الهيئة
المصرية
للكتاب



مهرجان القراءة للجميع ٩٤

مكتبة الأسرة (تراث الإنسانية)

الجهات المشتركة :

جمعية الرعاية المتكاملة

وزارة الثقافة (هيئة الكتاب)

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الحكم المحلي

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

الإنجاز الطبيعى والفنى

محمود الهلوى

مراد نسيم

احمد صليحة

المشرف العام

د . سمير سرهان

كتاب الام

بقلم د/احمد خليل

حياة الشافعي:

يكاد يجمع المؤرخون على أن الشافعي هو الامام الثالث من أئمة الفقه الاسلامي وأنه يحتل مكانا ممتازا بين أولئك الأئمة لما ترك من آثار تيسر العمل الفقهي في أصوله واستنباطه، وهي آثار تفوق سواها من آثار سالفيه بالعمق والأصالة، ويرجع هذا التفوق عند الشافعي إلى أمور: أهمها عربيته ثم رحلاته الكثيرة التي قام بها دارسا ومحصلا ومناقشا ثم راويا، إذ لا نزاع في أن الحس العربي الرهيف لأبواب مقاصد النص الديني، وتحديد مرامييه، والكشف عن دقائقه واستجلاء ما دق من دلالاته مما ينفرد به فقيه عن آخر، ومما يوفر للعمل التشريعي نفسه أسباب الدقة، كما أن الرحلة إلى الأماكن المختلفة أجناسا وشعوبا، وأساليب الحياة، مع ما يكون هنالك من فوارق أصيلة بين الثقافات والمعارف التي تدرس هنا وهناك كل أولئك يزيد من تجسرية

المشروع، ويوسع من أفقه، ويبسط أمامه مسائل النظر،
ويعمق أدراكه لطبيعة العمل التشريعي ما دام هذا
التشريع يتصل أساسا بالحياة الإنسانية على اختلاف
أوانها وتعدد صورها وأشكالها وتباين مسائلها
واتجاهاتها. من هنا كان للشافعي مكان مقسوم في حياة
الفقه الإسلامي. فمن هو الشافعي؟

والحديث عن الشافعي كالحديث عن غيره ممن
يتصدى لحياتهم دارس يحاول ما استطاع - أن يكشف
عن آثار البيئة التي عاشوا فيها سواء أكانت مادية أم
معنوية في حياتهم من حيث المنهج في التفكير، والنظرة
إلى المعرفة، ووسائل تحصيلها، وطرائق الانتفاع بها
تصبح ذلك المنهج. على أن للوراثة آثارها في الوراثة
من رقة في الطبع أو غلظ فيه، ودمانة في الخلق أو شدة
فيه وحفاظ على موارث في السلوك تؤكد فيما يبدو -
عملها في التزام صاحبها بما تركته فيه.

والشافعي هو محمد بن ابريس بن العباس ابن
عثمان، يلتقى في نسبه مع الرسول - في عهد مناف -
فهو ابن قرشي، ولقرشي مكانها في حياة الإسلام الذي

تصدي الشافعي لفرس بعض جوانبه وهو الجانب
الفقهي أو التشريعي. فمنها كان رسول الله كما أن هذه
القبيلة كانت تشكل مجتمعا مطلقا فهي لا تتزوج من
غيرها ولا تزوج سواها منها وكانوا يسمون أنفسهم
الحمص. وهم القاتمون على البيت الحرام، ولهذا كله
دلالة على أن الشافعي نسل من قبيلة لها خصائصها
التي امتازت بها بين قبائل العرب، وهذه الخصائص
تجعل صاحبها دائما ملتزما بما يفرضه عليه ماضيه
التاريخي، وماضيه الذي يستمد عناصر وجوده وثباته
من ذلك الماضي.

ولد الشافعي بغزة^(١) سنة خمس مائة من الهجرة
في أثناء رحلة أبيه إليها، ثم مات أبوه بعد ولادته ببضعة
أشهر، فاضطرت أمه أن ترجع به إلى مكة موطن أبيه
وأجداده، ليعيش بين أهله، فلما شب الشافعي عن
الطرق أخذ نفسه بما يأخذ به أتباعه أنفسهم لحفظ
القرآن وجوده، وارتحل إلى البادية يأخذ عن هذيل اللغة
والأدب، فتكون لديه الحس الغربي الأصيل الذي واجه به

(١) معجم الأبناء، ج ١٧ ص ٢٨١ وما بعدها وفيه روايات كثيرة منها ما يحدد
مواده بمسقطين ومنها ما يبين أنه ولد بانيس، ولكن أغلب الروايات تؤكد أنه
ولد بغزة من أصل فلسطيني.

النص القرآني فافرك ظاهره، وتناول به ما لا يمكن حمله على ظاهره من هذا النص، وما يحتاج منه إلى البحث عن أسباب نزوله والأحداث التي نزل من أجلها، بشرع لها ويسدد خطى أصحابها - فيما يزاولون من عمل، وما ينشطون له من جهد تقوى به الحياة العاملة الدائمة التي يحبونها، وكان أن اكتسب الشافعي ملكة فنية بنقد بها الشعر، فبرز مواطن الجمال فيه، ويكشف عن أسراره، وكان يقول الشعر بنفس به عن نفسه، كلما أحس ضيق الحياة، ويودعه تجاربه الكثيرة التي عاشها، حتى ينشط لما يؤمله من اتساع المعرفة ومسحتها، والعالم الإسلامي يومئذ مضطرب بالآراء الكثيرة المتقابلة في السياسة والاجتماع والاعتقاد، وما كان يتم له كل ذلك حتى تفرغ لطلب الحديث فلقى أصحابه، ورواته وكان أن حفظ موطأ مالك - وهو يومئذ العمدة في الحديث وروايته، وكفى - في تقدير معاصري صاحبه - أنه نتاج مرويات أهل المدينة من الأحاديث والآثار والمسنن - وهم الذين عاصروا الوحي المدني، وشاهدوا الرسول في تطبيقه لتشريعات هذا الوحي، كما أن هذه البيئة شهدت مراجعة جبريل القرآن للرسول الأكرم مرتين في السنة التي قبض فيها، ثم أنها كانت بعد وفاة الرسول حاضرة الدولة الإسلامية

عهد أبي بكر وعمر وعثمان حتى كانت الفتنة الكبرى
فانتقلت الخلافة إلى الشام عهد معاوية، ومن تلاه من
الأمويين، فهذا التاريخ الطويل للمدينة من وحى ينزل
واقامة للنبي بين أهلها، وجمع للقرآن عهد أبي بكر،
وسنن لعمر رضى الله عنه في إصلاح للدولة، وتاصيل
لقواعدها، واحكام لامرها وتبوير لشئونها وقد امتد
سلطانها شرقا وغربا، هذا التاريخ جعل المدينة مكانا لا
يسهر مشرعو أو فقيه عن الاتجاه إليه كلما اعتاض عليه
الامر في امر من أمور هذا التشريع^(١).

لهذا كله هاجر إليها الشافعي ليأخذ عن مالك،
وليعرف ما عند أصحابه من العلم، وليتنسم هذا الجو
الذي ما زالت تعبق فيه روح النبوة، وقد أعجب به مالك
فقربه إليه ومكن له من نفسه فلفت إليه الناس وكان
الشافعي في أثناء مقامه بمكة اتصل بمسلم بن خالد

(٢) معجم الأتباع، ج ١٧ ص ٢٨٢ وفيه سبب اتجاهه إلى الفقه والهجرة إلى
الهند، لا يقول أن الشافعي بعدما تبع في الشعر، والانشاء وأيام العرب
مر به رجل من الزبيريين فقال له: يا أبا عبد الله عز على ألا يكون مع هذه
الفتنة، وهذه القصيدة فقه فتكون قد اتصد قال مالك بن أنس سيد المسلمين
يومئذ، فوقع في ثوبي فصعدت إلي رجل عنده ألوطا فاستمرت منه وحفظته -
وكان أن تمت رحلة الشافعي إلى المدينة.

الزنجي شيخ الحرم ومفتيه فأقاربه منه علما كثيرا، غير
 أن حاجة الشافعي إلى المال اقتضت أن يرحل إلى اليمن
 ليتولى عملا فيها يرتزق منه، وفي أثناء إقامته بها وكانت
 يومئذ موطن تشيع تخشاه الدولة، وترب منه السوء،
 فتأخذ أهلها بالظنة خشية أن ينتقض عليها أمر الخلافة
 فتدب فيها عوامل الضعف والانتكاس، تعرض الشافعي
 لهذه التهمة وبخاصة أن ميله إلى العلويين كان شديدا
 ولكنه لا يعلنه في الناس ولا يذيعه بينهم، ثم إن التناقض
 بين الدافعين، وأصحاب العمل المشترك كثيرا ما يجعل
 النفوس على الموجودة فقالوا إن مطرف بن مازن قاضي
 صنعاء وشي به وتبه إليه فحمل الشافعي - بهذه التهمة
 إلى الرشيد ومثل بين يديه في الرقة وكاد يأخذه بهذه
 التهمة لولا الفضل بن الربيع حاجب الرشيد الذي يسر
 له طريق الدفاع عن نفسه حتى عفا عنه الرشيد ووصله،
 لما تنور فيه من الذكاء وسرعة الخاطر وقوة العارضة،
 وسداد الأجابة، ولم يعد الشافعي إلى اليمن بل لبث في
 العراق، وكان أصحاب أبي حنيفة طلقوا يأخذون مكان
 إمامهم في الفقه ومنهم محمد بن الحسن الشيباني، وهو
 راوي فقه الأمام وحافظ مذهبهما دون من آثاره، وما
 رعى من فتواه وأقضيته، وكان فقه الرأي يومئذ مذهب

الدولة العباسية لأنه فقه البيهقي، بما حملت من تراث حضاري قديم، وبما انتهى إليها من علم الصحابة الذين استقروا فيها ذلك أن فقه الرأي يرجع إلى عبد الله بن مسعود - ذلك الصحابي الذي بعثت به الدولة الإسلامية إلى العراق؛ يفقه أهله، ويصغرهم بشرائع كتاب الله وسنة رسوله، ويهديم إلى وجه الرأي فيما يختلفون فيه من أمهات المسائل في الحلال والحرام، ومن هنا نرى أبا حنيفة نفسه في بعض أحكامه يستدل بقراءة ابن مسعود، التي بعدها مؤرخو القرآن تفسيرات أضيفت إلى النص القرآني وليست منه كزيادة متابعات في قوله تعالى «المصيام ثلاثة أيام» (متابعات) وبها أخذ أبو حنيفة في وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين، وكان أن شدت تلك الحركة العلمية الواسعة في العراق الشافعي فجلس إلى محمد بن الحسن واستمع لما يرويه ولما يفتي به، وقويت المناظرة بينهما واشتد الجدل، حتى سمع بذلك الرشيد فزاد إعجابه بالشافعي، وتقديره له، وتظهر آثاره هذه المناظرات فيما يذكره الشافعي في كتاب الأم الذي سنتولى توفيق القول فيه فيما بعد.

وفي هذه الفترة كانت ملامح مذهب الشافعي أنشأت تظهر، فيما يناظر فيه من المسائل، بل أنشأ يتخذ لنفسه

طريقا آخر في الفقه يخالف فيه غيره من العلماء الذين
لقيهم في مكة والمدينة والعراق، وما كان ينتهي من
تحصيل ما عند العراقيين من العلم حتى عاد إلى مكة،
فأقام فيها فترة، ثم تبين له أن يقدم إلى العراق قدمته
الثانية وكان ذلك سنة خمس وتسعين ومائة بعد أن مات
الرشيد وولى الأمر من بعده الأمين، وكان أمر الشافعي
قد اشتهر في العراق وتناقل الناس مناظراته مع محمد
بن الحسين، فلما كان ينزل العراق حتى اجتمع عليه
طوائف من طلاب العلم، وهناك أملى مذهبه القديم ورواه
عنه تلاميذه العراقيون، ولكن هذا المذهب لم يبق منه إلا
أثار قليلة تروىها كتب الاختلاف، وكتب التفسير، ثم عاد
مرة أخرى إلى الحجاز ولم يستقر به إلا أياما معدودات
رجع بعدها إلى العراق، ومنه ارتحل إلى مصر فأقام
فيها بقية حياته، وهنا تحول الشافعي إلى إنشاء مذهب
جديد وهو المذهب الذي اشتهر به وتدافع الناس إلى
التشروع بما جاء فيه من الأحكام، وما وضعه من
الأصول، وما استقرأه من القواعد التي تعين على دقة
الاستنباط، فكان للشافعي الآن مذهبان: قديم في
العراق، وجديد في مصر.

وهنا نصل لم تعدت رحلات الشافعي إلى العراق

لم يذكر مؤرخو الشامعي من الأقدمين تعليلاً لهذه
 الرحلات المتتالية منه إلى العراق إلا أن يكون ذلك إما كإ
 من صاحب الرحلة نفسه لذلك ابتغىر الشديد الذي
 تعرضت له الحياة في العراق نتيجة حواس كثيرة أهمها
 أن هذا الأقليم صاحب حصار قديمة وأن من هذه
 الحصار ما كان متصلاً بالتشريع بهذه البيئة قبل
 لإسلام، وقد بقي أثر هذه الحصار شائعاً في حياة
 الناس وفي سلوكهم الحموي، كذلك شهد هذا الأقليم
 تغيراً واضحاً في السياسة والاحتفاح وبخاصة في
 العلاقة بين طبقات المجتمع من عرب وموار، ثم أن اللغة
 التي تزلت بها النصوص الدينية أصابها تطور في
 نر استنها، من ناحية نحوف وصرفها، ومعجمها ثم
 دراسة أصواتها وعلاقتها بالمعنى ثم بحار النطق الذي
 يحدثها وهذا التطور بدو واضحاً في كتاب سيميويه،
 الفارسي أصلاً والعربي لسان، كذلك أدت حركة
 لترجمة من اللغات المختلفة إلى العربية وبورف في
 تعبير وجه الحياة العلمية، واستحداث من هب جديدة في
 الفكر وهي اصافة معن جديدة للنصوص الدينية، مما
 يلحق آثاره بينة في نشأة الفرقة للإسلامة التي شهدت
 هذه البيئة وحدها مولدها، على أن هذا لتطور اسريع

كان يقاتله تحروح شديد أدرك الشافعي بعض آثاره في
ريارته لأحمد بن حنبل ٢٤٠ هـ

بهذا كله تعددت رحلات الشافعي إلى العراق ليلحظ
أسباب هذا التطور وعوامله، وليلدرك أثره في فهم النص
الديني ثم استحدث أصول جديدة عند فقهاء نبت بها
الحركة الفقهية، واتعمقت حواشيها وزججت مصالحتها،
وتعددت شعباتها كالاستحسان الذي قال به فقهاء العراق
وهم يروون في ذلك آثارا تدل على أن أبا جيفة نفسه
كان يأخذ به وكان عالما بدقائقه، ومداها تطبيقه، إذ
يقول تلميذه محمد بن الحسن «كان أبو جيفة يناظر
أصحابه في الاستحسان من المسائل فيدعون جميعا
ويسلمون له، على أن الاستحسان لا يلجأ إليه إلا عند
استحالة القياس بتلك الصورة التي يحدثنا عنها
الشافعي، والتي يحدد أصولها - في بقية واحتياط -
وأبو جيفة نفسه يصنع في ترتيبه لمدارك الحكم بعد
الكتاب والسنة وما روى عن الصحابة فإذا انتهى الأمر
إلى الشافعي فله - كما يقول - أن يفتد كما اجتهدوا
ويدخل في الاجتهاد تلك السمادح من الأئمة الحاشية

ولما ارتحل الشافعي إلى مصر وأقام بها - مزل أول
مرة ضيفا على بني عبد الحكم فأحسوا لقاؤه وأكرموا

ومدته، وكانوا يتفقهون بمذهب الليث بن سعد العقبة
مصرى بعض وجوه انشابه مما يمكن له في مصر
وقربه إلى قلوب المصريين فدان به كثير منهم وفي مصر
تغير وجه الرأي عند الشافعى في الاستسقاط العقلى
لأسباب أهمها أنه انتقل إلى بيئة حديثة لم تتيسر له
لاقامة فيها من قبل، وهذه البيئة مقوماتها الحضرية
والعمرية ولها تاريخ طویل لذي مارلت له خلال
على سلوك أهلها وطرائقهم فى كسب الحيلة ثم أنها
فسر أن يرحل إليها الشافعى كمن قد أعدت نفسها
تكون لها شخصيتها المستقلة فى الفقه والفروع، فلم
تكن براضية تعاف عن الاتجاه العراقى فى الفقه، كذلك
وقعت من فقه المدينة موقفاً سافداً، لبعض اتجاه أصحابه
فيه، ويبدو ذلك واضحاً فى بعض إرسائز التى بحث
أهل المدينة مدركاً من مدرك التشريع وقد أعجب
لشافعى بالليث، وبما روى عنه من آثار فى الفقه فقرأه
أو سمعه ممن وعاه، وتأثر به، واستفاد منه - فى تغيير
بعض ما عبّره من منهجه العقلى، وقد قال - فى الليث
كلام يدل على هذا الإعجاب وذلك التأثير كقوله «مأندمت
على شىء فأتيت بمدى على صحيفة أبيه بن سعد»
وكان الليث قد مات قبل وصوله إلى مصر بسنتين.

وكقوله «عالم صبيغة أهله» ويظهر أن الشافعي كان قد
 عرف شيئا عن مكة لليث في أثناء إقامته بالمدينة ولعلنا
 ليحيى بن جسر صاحب الليث وتلميذه، ومن هنا كان
 الشافعي حريصا على أن يعرف الكثير عن الليث، وعن
 منزله انتهى وطريقته في الاستنباط والتطبيق معا
 ومدحه في الرواية، وثوبيقها بعد أن عرف ما عند أهل
 مكة والمدينة والعراق فاجتمع له من كل أولئك تجارب
 فقهية واسعة وحلاط مدرك لهذه التجارب وأصول
 أصحابها فيها بقول ابن حجر في توالي التأسيس
 بمعاني بن ابريس (مخطوط) «انتهت رئاسة الفقه في
 المدينة إلى مالك مرجع إليه وألزمه وانتهت رئاسة الفقه
 في العراق إلى أبي حنيفة فلتأخذ عنه صاحبه محمد بن
 الحسن حملا ليس فيها شيء إلا وقد سمعه عليه،
 واجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث فتصرف
 في ذلك حتى أصل الأصول وقعد القواعد، وأدعى له
 المواثق والمخالف واشتهر أمره وحلا ذكره وارتفع قدره
 حتى صدر منه ما صدر، وانتهت حياة الشافعي سنة
 أربع ومائتين، فإذا كان أمر الفقه قد انتهى إلى هذه
 المذهب من كل مذهب منها كانت له روايته التي تعد،
 ومصابره التي تعذه والتي يقدر بها أعمال سائقيه فيما

يصدر من أحكام أو أقضية ورحلات اشعاعى إلى هذه
 الأماكن كنت ستعدادا لما بعد أصحابها من أثر أولئك
 الفقهاء السابقين وهم جميعا وثيقو الصلة بالنسوة،
 وأعرف بمنازل الرسالة، وأدرك ما أعظمهم به الرسائل وما
 شاهدوه منه يقول ابن القيم الذين والفقهاء انتشروا في
 الأمة عن أصحاب ابن مسعود وريد بن ثابت وعبد الله
 بن عمر وأصحاب ابن عباس عن أهل العراق وعلمهم
 عن ابن مسعود، وأهل المدينة عن ابن عمر وريد بن ثابت
 وأهل مكة عن ابن عباس

ثقافة الشافعى

تتمعت - بإيجاز - حياة الشافعى منذ نشأته إلى
 وفاته وببنت كيف اتحد الرحلة وسببته لطلب العلم
 وتحصيله، وكذا الأمر ينتهى من هناك إلى الكلام عن
 العلم الدينى أو ما هو من الدين بسبب أو بمعنى آخر،
 الفقه وهو ما كان يشغل عامة الناس يومئذ بصلته
 بالحلال والحرام من كل أمر من أمورهم وشأن من
 شئون حياتهم، وتكاد انتراجم تقصر حديثها عن هذا
 الجانب من حياة اشعاعى العلمية مع اتساع ثقافته

واتصاله اسافد بكثير من فروع المعرفة سواء منها الديني
 وغير الديني، ويظهر أن الشافعي كان يحس أن العراق
 بما يحس في أموره من عوامل التحدد المستقر والتغير
 المتطرد - كان أحق الأقاليم الإسلامية باستانعة وارجحة،
 بتحدد النظر انتهى هناك، واختلاف أصحابه عليه حتى
 كان أصحاب المدرسة الواحدة يختلفون على أنفسهم،
 وقد يؤدي بهم ذلك الاختلاف إلى أن يناقض بعضهم
 بعض، فيما يصرون من أحكام وبخاصة من كان منهم
 يشغل منصب القضاء، ولعصل مع الناس فكان أبو
 حنيفة يرد على عبد الرحمن بن أبي ليلى قضاءه بما
 ينقصه تماماً ولم يكن يحدث على هذه المناقضة حتى
 انكثرة بالفقه، أو لمعالمه بالرأي ولكنه الحكم الذي
 يرويه أمانة فلا تعبد به لأراء ولا تسوده المناهج
 الشخصية لشي تتحد الصلة بالدولة مطية تحقيقها

من هنا كان الشافعي قلقاً بنفسه حين رأى ذلك
 لتحد والتغير في بيئة العراق وبخاصة أن هذا التطور
 لم يكن وليد المعرفة الإسلامية الحاصلة بل كانت تعهد
 له وتعمر فيه وتمكن له مؤثرات بعيدة عن المعرفة، ومن
 هنا تعبرت البصرة إلى العراقيين وإلى مفاهيم منشأ
 بعض العلماء في ذلك العهد ومنهم الليث بن سعد

يتهمهم بمحاربة الكتاب والسنة في كثير مما يفتون
وبعضهم وقد أشار إلى شيء من ذلك صاحب أولاد
والقصاة وأن النبي كتب إلى الخليفة العباسي يشكو
فيه اسماعيل بن الجهم الكوفي وكان وابيا على مصر
من قبل الدولة العباسية وأن هذا الولي قصي في أمر
رأى فيه النبي مجاعة صاحبه لسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم، وأن الخليفة استجاب لشكوى النبي
معه

فالرحنة ابن إلى العراق كان من بين أسماها عبد
الشامعي مع ما أشربا إلى حملته من قس ذات التعبير
سخر في حياة العرق، والفقه دائما يقرر بث التعبير
ويشروع له أن أغلب مع تنهض به الطاقات الإنسانية
للمناعة للحياة، وأكثر أبواب الفقه ومضاهيه تنعكس
عنها أثر تلك الطاقات، فيما تدرسه من عمل سواء في
الزراعة لم التجارة، أم الصناعة، وما يصاحب ذلك كله
من عقود وديون وارثان، واستنجار واستصناع ثم أن
محمدراسر فيس، ينفذ عنه جمه هي كتابه
Muhammedarisi يقرر أن الشيعة هي امرأة انتى
سكن عليها آثار الصرع من الطدرب الإنسانية التي
تصنع الحدة التي يعيشها الناس، ثم ن الشعة - بها هي

أداة التعارض - تتطوع عليها بعض وجوه ذلك الشعر
بالشيء، إذ استحال أو تغير شيء معه سمي باسم آخر
غير الذي اشتهر به في فترة ما أو تعوزب ابتلاقه عليه
ويرى الفقهاء أن للتسمية قيمتها في تحديد حصانها
لشيء أو ما تغير منه بالحرر مثلاً إذا تحللت صارت
حلالاً، لأهلاق سم الحر عليها

بهذا كله اتسعت ثقافة اشاعى فلم تعد مقصورة
على الكتاب والسنة والشعر والعربية حتى كان الحجة
في شعر هذيل لاتساع محفوظه منه وقد روي أن
الأصمعي قال: صححت أشعار هذيل على فتر قرشي
يقال به محمد بن ابريس الضاعى (معجم الأنباء ج ١٧
ص ٢٩٩) ويؤكد ذلك ما يذكره تلميذه العراقي
لوعهر بن روى مذهبه القتيبي إذ يقول: كان قوم من أهل
العربية يحتفلون إلى مجلس لشاعى معاً ويجلسون
باحية فإن مقلب لرجل من رؤسائهم انكم لا تنفطون
انعلم فلم تحتفلون معاً قالوا: سمع لغة اشاعى، ثم
تجاوزت ثقافة لشاعى ذلك ليعهود معاً يحصله
المتصدون لنفسه والعربية إلى مناطق أخرى ثقافية مما
شعف به المجتمع الإسلامى يومئذ لحدثه واتساع أوائه،
وعى بحديث اندى حوى منه ومن الرشيد يوم مثل من

بديه منهمة التشويح دلالة على ذلك فقد ذكر فيمن ذكر
 من الذين قرا لهم سقراط وأرسطوطاليس وحالبوس
 وهوراسيوس ولم يكن الشافعي ليعرف كل هذا لولا
 رحلاته إلى العراق واتصافه بمقام مروي استقامة
 والمعركة فيه. واحساسه العميق بأن من يشرع للناس
 سعى عليه أن يعرف ما عندهم وما تعتمد عليه حياتهم،
 وساليب تفكيرهم وصورتي معاشهم ويرجع بعض
 نحاحين أن تلك العناية موفية إلى ما كان يشعر به من
 ضعف، وما قد يصيبه أحيانا من مرض، وهو بطيل لا
 مسلم به، ذلك لأن الشافعي كان كما يقولون - يحب
 الرياضة، وكان أحب أنواعها هذه الرمي ومن كان كذلك
 كانت العلة لا تأتيه إلا بما، ويرجع عيابه بالطف فيما
 يرى - أنه فقيه وأعلى العقهاء كانوا يعرفون انطب
 ويعدونه من الوسطاء التي تعبر على دقة أحكامه وسمة
 اعقوى وذلك لاتصاله بكثير من الأحكام الفقهية سواء
 منها ما ينصل بحياة المرأة وهم اشرعون لها لم يظروا
 عيب مما يحيل بينها وبين أداء بعض الفرائض الفقهية
 من ثم الحيض والاستحاضة، والأول لا تصح به
 لصلاة أم الثانية فانها تصح بها أصلا، أم ما
 ينصل بحياة الرجل كموضع الموت، والسلاق فيه، وهل

يقع أو لا يقع، وأي الأمراض يسل فيها بعض تصرفات
الرجل فلا تكون سعدة

من هنا حرص كثير من الفقهاء المسلمين على أن
يلموا بمبادئ الصب، وقد كان أبو جعفر الطوسي دارساً
للطب، والشافعي نفسه يحدد أثر هذه المعارف وتنوعها
والاحاطة بها هي نصائح شخصية لتعلم، واستقامة
تفكيرها، وفي تقدير المجتمع له «نقول من تعلم القرآن
عظمت قيمته، ومن نظر في الفقه بقل قدره، ومن كتب
الحديث قويت حجته، ومن نظر في اللغة رقى طبعه، ومن
نظر في الحساب حزن رأيه

وبهذه اسقول وأشاعها يتصح لنا معالم الصورة
الواضحة عن ثقافة الشافعي وأشاعها، ومن تفتح
عقله، ونعاده

مبهم الشافعي في التفكير:

ذكرنا فيما سلف - أن الشافعي كان يحرص على
الوصول إلى الحقيقة مرآة من الهوى والتعصب، وهو
لذلك - لم يأخذ العلم عن مسجعي، وإنما حد في طلبه
على أهله، هاللقاء يدفع الشك، ويريل العموص، ويكشف

عن وجه الحق، وللباحث عن الحقيقة لا بد أن يتحد
لنفسه سبحانه تدعيم أصول يرتكز عليها وقواعد أصبية
تنهض بحياته، وأهم هذه الأصول العلم أو الثقافة تلك
الصورة التي رسمها الشافعي، والتي تناقشها عنه
المؤرخون، ومن طلب الحقيقة وسعى إليها واحتمل في
سبيلها - المشاق والتعب - يقدرها، ويحصى بها،
ومصاع لما تقضي به، لا يصده عن قبولها أن يطلب في
مناظرة، أو يتعثر في حجاج، وفي ذلك يقول ما سطرت
أحد قط إلا وبدت أن يسدد ويوفق ويعين كما يقرر أن
من وجد عنده الحق فإنه واعتقد موثقه، كذلك قدر
الشافعي الحرية والتحرير لأن مبيها دالة سعة الفكر،
وراحة الفكر، وسلامة التقدير ومن أوسع، وبحرهم
بها أقوى، وتمرسهم بدقائقها أبلغ، وكان يقول لأصحابه
« يا أصحاب الحديث فهو مذهبي واضربوا بقوى مرضي
الحائط وقد طلب منه يوماً أن يعطي السنن التي صحت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل ابنه
لصحيحة قليلة عدد أهل المعرفة: إذا كان أبو بكر
الصديق لم يصح له عن رسول الله إلا سبعة أحاديث،
وعمر بن الخطاب رضي الله عنه مع طول عمره بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصح له إلا خمسون

حديثاً، وعثمان أقل، وعلى بن أبي طالب مع ما كان يخص الناس على الأحمد به لم يصب له حديث كثير لأنه كان مشغولاً وأكثر ما أجد عنه من رمي عمر وعثمان لأيهما كانا يسألانه ويرجعان إلى علمه (مناقب الشافعي للزاري ٨٦/٨٧) كذلك يرى الشافعي أن الحقيقة لا ينسعى أن تكون مجردة، ويعيده عن الواقع الذي يعيشه المجتمع وبعض من مصاعبه وأزمته، بل لا بد أن تكون موصولة الأسباب بالحياة نفسها، والتفكير المنطقي لا يوصل له غيره، ولا خير يروحى منه، ولا هدف يوصل به إليه ومن هنا كل منهج شافعي في تفكيره يرتكز على هذا الواقع بل يرى أن الحياة والأحياء لهم عليه واجب لا يسع أن يفرض فيه أو يتوسى عن أدائه حتى يذهب بما يستطيعه من وسائل السديد ويبقى يذهب عنهم أسباب الشهوات والاضطراب فيذكر التاريخ أن الشافعي مات بيلة بعد أن حبس وكان تلميذه وكان لأحمد بن حنبل صالحة عمادة كتابيه وكانت نزوى لرؤية الشافعي لكثرة ما حدث أنوف عنه وبذكره من مناقبه وأخلاقه وحلال قدره. فلما مات الشافعي عندهم قام أحمد بن حنبل يؤذي وطنيته من قيام الليل على حجر ظل الشافعي مستظيلاً على جهرة وأبنت ترقبه إلى القدر ثم

قالت لأبيها يا أمّ أنت تعظم الشافعي وما رأيت له في هذه الليلة على طولها صلاة ولا ذكر مديماً مما هي الحديث أن قام الشافعي يؤدى صلاة العجر مسأله أنوما كيف كانت ليلتك قال الشافعي ما رأيت أحبيب منها ولا نزل فقال له أحمد كيف كنت قال الشافعي لاسى وثبت فيها مائة مسألة كلها في منافع المسلمين، فقال أحمد لاشته هذا الذي فعله وهو دائم اتصال من فعلته وأن قائم.

ومع تقدير الشافعي للتحربة وسعوته إلى العقل انغاث على البحث والمطهر والاحتجاج كره عم الكلام ويعرف منه وكان يفصّل إذا سئل عن شيء من مسائله أو عرضت عليه قصة من شيء من مسائله أو عرضت عليه قصة من قصاياه، ويروي السبكي في طبقات الشافعية عن يومين من عند الأعلى أن الشافعي سئل يوماً عن لفرق بين الاسم والمسمى فتعير وجهه وأعرض عن السئل، وبرغم هذا فإن الشافعي أحد من بعض علماء الكلام. يقول الرازي (في مناقب الشافعي ص ١٩) اتفقوا على أن أبو هيم بن يحيى الأسامي كان معتزلياً وهذا لا يصح لشافعي لأنه كان سجد عنه لفظه والحديث لا تصور الثبير، ولا ضرورة لهذا ادّعاء من لرازي فقد

عرفنا أن الشافعي كان حريصا على أن يعرف ما عنده غيره من العلم والمعرفة لا يصدده عنهم خلاف في الرأي، أو الاعتقاد، فإذا كان أشبهه في يقدر العقل، ويسوطه لثبوتية، ويحذر من التفتايد ويسرأ من المقلدين وكان المعتزلة يؤمنون هم المدافعون عن العقل، والممكنين للحرية العقلية، فقد كان أشبهه فيهما أقدر، يريد أن يعرف كيف يستخدم المعتزلة العقل، وفي أي الحالات يطلبونه، فلم تدبر له أنهم لا يستعصمون به في دعم الحياة وإتسكين بها، وحمايتها من عوارض الفساد والاضطراب، نعر منهم وقدمي عن مجالسهم إلا إذا كان يريد أن يعرف مرائقهم في الرواية تحريحا وتعديلا وكيف كانوا يستنبطون الحكم - وهما ينكره أبو الحسين النضرى في كتابه المعتمد في الأصول - بيان كاشف لا نجاحهم في هذه أسائر كلها

فصيح الرجل من بقل، عقلي، استقرائي، وقد يبدو من وصفي لهذا المنهج العقلية والعقلية والاستقرائية شيء من الغرابة ولكنها ثروة ما قصدت بالعقلية - الرواية، وبالعقلية - العلم المتدبر، والتصنيف الواعي، والاستقرائية ذلك الجمع والتصنيف، والاستنباط، وبهذا استقرأ شافعي جميع اتجاهات الفقه في بيشاته

المختلفة وأصول أصحابها عليها ولؤثرات التي تأثرت
 بها، من بيئة طبيعية، إلى عرف مستقر إلى مرويات من
 النص والآثار إلى اختلاف في تقدير هذه المرويات، إلى
 استحداث أصول أخرى غير الكتاب والسنة من
 الاستحسان عند العراقيين، إلى الاستصلاح عند
 النيسابوريين، ثم بهذا الاستعداد الواسع وما امتار به من
 الحس العربي الأصيل حتى كان من بين أسباب اختلافه
 مع سابقيه من الفقهاء والمشرعين كتصديده لمعنى النفس
 الموحد للموصوف عنده وكتصديده لمعنى البناء في قوله
 تعالى (واممدحوا بربوبكم) وبهذا كله كان لشماعه
 موقف آخر من كل هذه الحركات الفقهية الشائعة في
 الأمصار الإسلامية

فما هو هذا الموقف؟

وبحق لا يستطيع أن يحدد هذا الموقف ما لم يشو في
 اجمال إلى منهج الشماع في الاستنباط الفقهي ليدرك
 وجوه الوحدة فيه، والاشقة في تركيبه، ثم سنرى بعد هذا كله
 وجوه المفارقة بينه وبين العراقيين والنيسابوريين كان ثمة
 فروق بينهم مما هو هذا المنهج وما هي أصوله فيه؟ وقد
 حدد الشماع نفسه منهجه في الاستنباط الفقهي في
 الرسالة التي تركها والتي تعد النواة الأولى في طريق

علم لأصول ولم يكن هذا العلم قبل الشافعي قد اتخذ
أسلوباً مخصصاً وطريقاً واضحاً وإنما كان إشارات أو
عبارات لا يؤلف بيده نظام ولا يربط بين أجزائها وباطن
تدعكس عليه آثار أسطرة الاستقصية والمحدث استقرى،
والف عدة الصابغة لحريجات تدبرج تحتها، وبهذا عدت
رسالة الشافعي بالنسبة للمشرعين كمنطق أرسطو
بالقياس إلى أصحاب الفكر، فكما أن المنطق في اعتقاد
أصحابه ينظم الفكر، ويعصمه من الخطأ في ترتيب
المعومات فكذلك هذه الرسالة بالنسبة للعمل الفقهى،
وربما عد الشافعي بها من المحددين، وقد تناول فيها
الكلام عن انكشاف السنن، والاحكام والقياس وهي
الأصول الأربعة انتهى لا يختلف عليها المشرعون إلا
قليلاً منهم - داود من على الظاهري - الذي يسكن
القياس ويرد على أصحابه، وبهذا تناول بهذه الأصول
- كان الشافعي أول من وضع طريقة متكاملة تحكم سير
الحياة التشريعية وتحدد طريقها - وتجميع المتفرق من
شعابها، وترد أحداث من دفنقها وحرمياتها، إلى أصله
الذي صدر عنه وبهذه أسطرة لم يخرج الشافعي عن
دائرة التفكير الفقهي على اختلاف مدارسها وإنما ألزم
بما ألزم به المشرعون والفقهاء جميعاً، كل الذي يميزه

عن هذه المدارس طريقة عرضها بهذه الأصول وضبطه
لقواعد فهمها وتفسيرها والجمع بين المختلف منها.
وتحديد الصلة أو العلاقة بين الكتب والمصنفات ثم طريقته
في قبول المروي من المتن أو ردّه وتوسيعه لدائرة
المقبول منه، على عكس ما ذهب إليه أهل المعرق وأهل
المدينة في اشتراط بعض الشروط بقول خبر من الأختار
وهو خبر الواحد.

وقد كان الشافعي أول من تحه إلى اللغة التي نزل
بها القرآن باحثاً عن طريقها في البيان، وأساليبها في
التعبير، محددا أنواع الدلالة التي تنسب عليها ومحددا كم
كل دلالة بما يحسب الحكم استنبط، ويحرر المقصود
المدلول عليه بالآية، وكان الشافعي يدعو إلى أن اللغة
يسفى أن تعهم بموضوعها بمصطلقها لا بمصطلق آخر بعيد
عن روحها ومن هذا قال الشافعي قولته المشهورة والتي
يسكره السيوطي في كتابه: حسن المنطق والكلام عن فن
اسطق والكلام ص ١٥ يقول قال الشافعي ما جهل
إناس ولا احتفظوا إلا لتركهم لسان العرب ميلهم إلى
لسان أرسططاليس وقد أكد الشافعي هذا المعنى في
أول رسالته أن يقول: ما لنا حاطب الله بكتابه العرب
شأنها على ما تعرف من معانيه، وكان مما تعرف من

معانيها انتساع لاسماها وان فطوته ان يحاط بها بالشيء،
منه عاب ظاهرا يرد به العام المظاهر ويستعني بأول هذا
منه عن آخره وعند ظاهرا يرد به العام ويدخله الخاص
فيستدل على هذا بعض ما حوطلب به فيه، وعاما ظاهرا
يراد به اخصاص، وظاهرا يعرف في سياقه انه يرد به
غيره ظاهره، فكل هذا موحود عنه في أول الكلام أو
وسطه أو آخره (الرسالة ص ٥٢) كذلك تصدى
الشعبي لبيان مكان السنة من الكتاب وانها مفصلة
لحمله، ومخصصة لعامة ومفسرة لبعضه أو آتية ببعض
احكام لم يرد بها نص في الكتاب، ومن ذلك الرحم
للرأى المخصص وأن انسى ما رحم ماعراً استدلال بهذا
الرحم على انه حكم لم يأت به نص في الكتاب وأن
مدرود في سورة المور خاص بأولئك غير المحصنين،
وفد تأتي السنة دالة على أن آية واسعة لأخرى كما هي
قوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
الأنثيين» وأن تلك الآية واسعة لأية أوصية لنوالدين لا
مستوحجة بحديث لا وصية بمرث وهو ما يدعي انه عامة
فقط، العراق قصة المص من هي الأساس الذي يسعى
أن يلم به العقبة يتكرر لديه الحس لتفسير بدقنق اللغة
وأساليبها في تداول قضية من القضايا أو عرض لمشكلة

من المشكلات التي تواجه المجتمع في سيرة أهدافه
 ومقاصده ومن هنا فرق بين المدارس من الغربيين لحياة
 الفقه الإسلامي بين فقه العرب وفقه المولى ومهم
 ما كوتوالد في كتابه *The Development of Modern Islamic Law and Jurisprudence*
 الذي انخرعه مؤرخو الفقه من المسلمين إلى أهل رأي
 وأهل سنة وإنما أثر هذا التقسيم مستمعينا بما عند
 الفريقين من مدى الاحتساس باللعنة وطرائقها في التفسير
 والبيان وإن حس الغربي بهذه اللعنة أصيل أما حس
 المولى بها عانة ثقافته عن طريق التعلم وانتقى وفرو بين
 الحسنيين على أن لهذا التقسيم الذي اتبعه ما كوتوالد ما
 يستند من كلام الأقدمين والطوري في تفسيره لهذه الآية
 «أو لم يستم النساء فلم تحذوا» فاتهموا صغيباً صيماً
 بقول ذهب العرب في معنى اسمع إلى أنه ما يتعارف إلى
 الدهر بمحذور إطلاق اسقط وذهب المولى إلى أنه
 اسمع، وبهذين المعنيين اختلف الحكم عند الفريقين،
 وبمثل هذا الاختلاف اختلفوا في معنى اللغو في قوله
 تعالى «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم» وما كان
 تشدقاً ينتهي من بيان وجوه الصلة بين مهم لصن
 القرآني، واستنباط الحكم منه، وبني السعة في

استعمالاتها وتعدد صور التعبير فيها، مقدرا دلالة
الصفة وعلاقة الكلمة بالكلمة والجملة بالجملة وما يتوقف
عليه ذلك من دقة لفظ وعذر التركيب. حتى استقل
إلى الكلام عن أسمة، وهذا يحدد الشاعري علاقة أسمة
بالقرآن إذ يرى أن القرآن يسبح بعثله وأسمة تسبح
بعثله ولا تأتي أسمة بأسحة بقرآن، وهو بهذا يحالف فقهاء
العراق الذين يروون حوار يسبح القرآن بالأسمة، وهو في
تقرير هذه المسألة يرى أن القرآن أقوى وأسمة قوية ولا
يسبح الأقوى الأخرى ثم أن دراسة أسمة تاريخيا أمر
شاق وذلك لأنها لم تكن قد جمعت كف جمع القرآن، فإذا
أضغنا إلى ذلك أن أسمة انتهت بانتهاء النوحى أنركنا
الصعوبة البالغة في تاريخ أسمة، وبيان مكانها من
القول بالنسج لبعض آيات الكتاب كما يقرر فقهاء
العراق وإدقة الموقف وصعوبته تحد الشاعري بكرر
القول في أسمة وحجيتها، في الرسالة وفي الأم ومما
يعتار به الشاعري في حديثه عن هذه المصدر انتشاره
دفعه عنه وتوثيقه به، وبفت المشرعي إليه والكشف عما
يكون من أحديثه من اختلاف، ثم دفعه عن حجر الواحد
وتأنيده له وهو يستغرق في صفحات الرسالة قرابة

المانة، ولكنه لم يطلق هذا الدفاع وإنما اشترط في قبول
 أحمر شروطاً وهي أن يكون رواية ثقة في دينه، معروف
 بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عادلاً بما يحين
 معاني الحديث من لفظ أو أهل أو يكون ممن يؤدي
 الحديث بحروقه كيف سمع لا يحدث به عن انفسى وأن
 يكون حافظاً أن حدث به من حفظه وحفظاً لكتبه أن
 حدث من كتابه سرياً من أن يكون مدلساً وأن يكون
 شيوحه ممن حدث عنهم على مثله في تلك الشروط وهذا
 مرق الشافعي في الشهادة والرواية، وهو الاعتراض
 الذي وجه إليه حين أخذ بحمر الواحد، وإن هذا أصح
 يثبت به حكم كما ثبت بالشهادة حق، وإن الشهادة كما
 جاءت في القرآن لا بد منها من رجلين أو رجل وامرأتين،
 والحديث يقبل من الرجل ومن المرأة وحدهم والحديث
 يقبل بطريق الرواية والشهادة منهاها السماع والرواية
 وقد تختلف الأحاديث فيرجح بعضها استدلالاً بالكتاب
 أو السنة أو الإجماع أو لغيره من الشهادات فلا يرجح
 بينها بمثل ذلك ثم يورد الشافعي بعض أحاديث الأحاد
 التي أخذ بها الصحابة دون مساندة عنها فيورد حديث
 ابن عمر حين جاءوا والناس في الصلاة فاستأذنوا
 فدخلوا من بيت المقدس إلى الكعبة فاستأذنوا في

صلاتهم ويعلق الشافعي على هذا الحصر بقوله «وما
 كان لأهل قضاء وهم أهل سياسة في الإسلام أن يتركوا
 التوجه إلى قسطة فرض الله عليهم استقبالها إلى قبلة
 أخرى يحمر واحد من أهل الصدق إلا والحجة تقوم
 عندهم به، فإني لم يسمعوا حصر التحول في عامة أو من
 رسول الله سمعا مما شرا عادا لم يكر ثمت حكم في
 الكتاب ولا في السنة اتجه العقيد إلى الإجماع وهو يرى
 أن الإجماع يرتكز على أمرين هما السنة الثابتة التي لم
 تحك وأن تكون رواية الإجماع مما يرويه العامة عن
 العامة ويكاد يحدده في حملة العرائض ومن هنا لا يأخذ
 الشافعي بإجماع أهل المدينة وحدهم كما يقرر فقهاء
 المدينة - وهكذا يرى أن الإجماع عند الشافعي وإن كان
 وضعه في المرتبة الثالثة قبل القياس - دليل أو مدرك لا
 أثر له كثير في حصة التشريع وله مكانته في التمكين
 للتشريع من الاحتكام في الحياة وتوجيهها وهو يرى أن
 القياس والاختصاص اسمان معني واحد وهذا يظهر تقدير
 الشافعي للعقل وتمجيده له واسطة التشريع به أحيانا
 كثيرة. بشرط أن يكون القياس على أمر محكوم فيه بمعنى
 وهو يشير عدة أسئلة حول القياس منها هل كل من قاس
 يستطيع التثبت من أنه أصاب الحق بقاؤه. وهل يجوز

لنقاشين أن يختلفوا في قياسهم؟ وهل عليهم أن يلتزموا طريقا واحدا في لقياس أو أن لهم اتباع طرق متخالفة. وما هي الحاجة من القياس على ظاهر النص دون باطنه. وما لدى بهير لهم استعرق في القياس وهو ثبت مرق بين أن يقيسوا في شأنهم وشأن سواهم؟

هذه الأسئلة محلها تخصص حجية القياس ومسالكه، وميدانه ومن يقوم به، ويتولى الشافعي الإجابة عن هذا كله فيقول ما خلاصته «إن جهة العلم الكثير والسنة والأجماع والقياس، ولا يقيس إلا من جمع لأدلة اتقى له القياس بها، وهي العلم بأحكام كتاب الله عز وجل فروضه وأبديه وبأسخه ومسبوحة وعامة وخاصة ولا يجوز لأحد أن يقيس حتى يكون عالم بف معنى قبله من لسان وأقاويل السلف وأحاديث الناس واختلافهم ولسان العرب. ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل وحتى يفرق بين المشبهة، ولا يعمل بالظن دون اثبت ولا يقتنع من الاستماع ممن حاطه (الرسالة، ص ٧٠ و ١٠٠ الأم، ج ١ ص ٣٠٢، ٣٠٣)

من هنا كان الشافعي موقف آخر به المناهج الفقهية لشافعية في عصره وأن كان يندق معها في تقرير الأصول الأربعة وكان موقفه وسط بين هذين الاتجاهين

المختلفين في العراق الذين لم يأخذوا إلا بالمشهور كما تشدد في القيس. ووضع له شروطا دقيقة محكمة ورد على أصحاب الرأي الاستحسان كذلك لم يعترف بأصناف أهل المدينة ورد عليهم الاستصلا -

ومهد الذي ذكرناه وارن الشافعي من الاتجاهين ووقف منهم موقف وسط وأعلن في صراحة كاشفة أن المنهج التاريخي في التشريع هو أصل المناهج وأولها بالتقدير حتى يعرف المشروع مكانه من حياة التشريع وحتى يستطيع أن يحدد فيه "الفقيه عبد الشافعي لا يكون مقصدا ما لم تحكم التاريخية مسحة في الاستنباط وطريقته في التشريع،

الأم:

بهذا التمهيد الذي ترجم فيه للإمام، وأسا عن مسحة في التفكير ثم طريقته في الفقه سفل إلى الكلام عن الأم، وهما تواجهنا هذه المشكلة هو كتاب الأم للشافعي - كتبه نفسه ورواه عنه أصحابه أو أنه مجموع ما ألقاه الشافعي من الدروس في المسجد الجامع بوجه تلاميذه وأضافوا إليه ثم راع في الناس على أنه مع كتاب الشافعي وفيه لغيره من تلاميذه إضافات وأحكام، وتعلقات أصابوها إليه

وقبل أن مقرر لواحيات النظر المختلفة حول مسألة
 «الأم» إلى الشافعي بقرر أن هناك ظاهرة مشتركة تكرر
 منتظم عامة الفقهاء في العصور الإسلامية الأولى تلك
 العصور التي شهدت تأسيس المذاهب واستقرارها ثم
 بسمة كل مذهب إلى مورد أو فقيه - تلك الظاهرة أن
 لعقهاء كانوا يكرهون أن يدور عنهم شيء من الأحكام
 أو القضية التي انتهوا إليها - على الأقر في عصرهم -
 إذ كان الفقيه يراجع نفسه وقد يرجع عن الحكم الذي
 قضى به وقد يروي عن الفقيه حكما مختلفا في
 مسألة واحدة وغلة ذلك رجوعه عن حكمه الأول واختياره
 الثاني وخصوصا إذا كانت هذه الأحكام مما وصل إليها
 عن طريق القياس، والثابت أن الشافعي كتب رسالته في
 الأصول مرتين مرة في العراق وكان قد بعث بها إلى
 عبد الرحمن بن مهدي وأخرى في مصر وإسنا يعرف
 في هذه الرسالة التي رويها الترمذي في مسنده في
 الرسالة التي كتبها الشافعي في العراق أو في سواد،
 ولا خلاف بين المؤرخين في أن الرسالة للشافعي وأنه
 روي عنه تلميذه الربيع بن سليمان النوري أما كتاب
 «الأم» فهو موضع خلاف

وقد ذكر عن العراقي في الأحكام أن كتاب «الأم» ليس

للشافعي وإنما هو المويطي اذ يقول كان الشافعي
رحمة الله أحي محمد بن عبد الحكيم وكان يقربه ويعمل
عليه ويقول يا يقيمى مصر عبيد فاعقل محمد عقاره
الشافعي فقال.

معرض الحبيب معدته

معرضت من حضري عليه

وأنى الحبيب يعودنى

معرضت من نظرى إليه

وعلى الناس من صدق مودتها أن يفوض إليه أمر
حلقته بعد وفاته، فقير للشافعي في عنته التي مات بها
رضى الله عنه إلى من مجلس بعدك يا أما عند الله
فاستشرف له محمد بن عبد الحكم وهو عند رأسه
ليومى إليه فقال الشافعي سبحان الله أبشك في هذا
أبو يعقوب المويطي فاكسر لها محمد ومال أصحابه
إلى المويطي مع أن محمداً كان قد عمل عنه مذهبه لكن
كان المويطي أقصا وأقرب إلى الزهد، فلما توفى
الشافعي انقلب محمد بن عبد الحكيم إلى مذهب أبيه
ودرس كتب مالك رحمه الله وأثر المويطي الزهد والحمول
وأم يعنه الجمع والخصوس في الحلقة واشتغل بالعبادة

وصف كتاب الأم الذي يصب لأن إلى الربيع بن سبيان
ويعرف به، وإنما صنفه المويطي ولكن لم يذكر نفسه فيه
ولم يسمه إلى نفسه وزاد فيه الربيع وتصرف (الأحياء،
ج ١ ص ١٩٠) وهذا النص بقوله الغزالي عن أبي طالب
ركي. وقد عزاه الحكي إلى شخص يدعى محمد بن
انفاسم. وقد استعمل ركي مباركة هذا النص واعتمد عليه
في دفع نسخة الأم إلى الشافعي وقد كتب في ذلك بحثاً
تسماه «أشنع خطأ في تاريخ التشريع الاسلام»
بالإضافة إلى أن ركي مباركة حاول أن يثبت الكتب بقدا
أحلياً منه ما هو للربيع أمري ومنه ما هو للربيع
الحيري، وهذا كله يدر على أن الكتب لم يؤلفه الشافعي
وأما هو المويطي ثم ترجمه الناس فسموها الكتب
لربيع وقد تصدى للرد على ركي مباركة الأستاذ الشيخ
حسين وافي، وأست هه بذكر جميع الحجج والأدلة التي
ستدل بها ركي مباركة. ولا أريد مفصلة التي رد بها
على الأستاذ الشيخ حسين وافي - فيها جميعها لم
تترجم المنهج التاريخي المحرر وإنما عشتيتها بوارع
اسحاخة والحدل وراحها ايثار المغالاة والمكاثرة، وما
كان أعنى الرجلين عن هذه كله، ويكفي أن ينظر أولاً في
نص الغزالي فإن المنظر فيه حدير أن يكشف عن وجه

لحق، وبني الغرائي كما يبدو واضح فيه التكاليف
 والتوسع من أنه يسبب الحقد والعيوة إلى من عمد
 الحكم له الطمع في الشهرة، والأعلان عن النفس، ولم
 يكن هو عمد الحكم يطعمون في شيء من ذلك، ولا
 يقدحون إليه، ولهم مكانتهم في مصر - وبين المصريين
 وهي رأى أن الشافعي لم يكن من العقلة بحيث يوقع في
 تلاميذه ويحملهم على الماكرة والحقد وإذا صح أنه
 أوصى أن يحسن من بعده في حقيقته البيهقي لكان من
 الأمانة والدقة وتقدير المسئولية أن يسبب البيهقي
 الكتاب إلى نفسه وهو الذي انتقمه حتى علمه وحلقته، فلا
 يصح أن يحق نفسه، حتى يعرف الناس من بعد مقدار
 ما تواضع في مروياته من الثقة والأمانة ولم يكن من خلق
 لرواة الأثبات يومئذ ولا من طرائقهم في الأداة والرواية
 هي أمر يتعق بالدين واشدين، وقد لربحت الحياة
 الدينية بالمفسدين مهج الرواية والمذلسين فيها - أن
 يدلسوا في مروياتهم فلا يصيغوا ما رويوا إلى أنفسهم،
 ولو كان من تصنيفه لصرح بذلك تحرجاً منه ودعاً ما
 للائم، وإذا كان أسويجى، شر العلة والحمور كما يقول
 الغرائي فكيف استطاع أن يحصف هذا الكتاب دون أن
 يلقي أصحاب الشافعي الآخرين فيعرف ما عندهم من

مروياتهم عنه، ولو كان من صفته كما يرى ركني مدارك
لكان قد أصابه سبيل أو خطأ أو النفس عليه لأمر في
حجر أو أثر خارج في بعض مروياته سبدا أو مقفا وذا
كان المويطي أثر العزلة فلم أثرها، إلا أنه لم يكن يرى في
نفسه الكفاية فيجلس مجلس الشافعي في المسجد
الجامع فيعطي الناس ويعلمهم أمور دينهم، أم لأنه كان
جريصا على أن يدور ما استمع إليه من الشافعي في
مجلسه فكان معه ما كان من هذه المجموعات التي أطلق
عليها كتاب الأم؟ مرصدا أما أولهما فرواية العراقي تدل
عليه وأما الثاني فهو محض الحداد والمناقشة، فإذا كان
الشافعي ارتضى أن يجلس مجلسه المويطي لأن فيه دينا
وهذا - فلا أقل ذلك صدر من الشافعي وتلاميذه في
رأيه على مستوى واحد من الدين والزهادة والراهد
بهذه الصورة ليس لديه القدرة على الحداد والمناقشة
والصالح ولم يكن المويطي على شيء معروف من هذا
كله، والحكم أمارة، ولا يمكن أن يأتي الشافعي على
علمه من لم يحتج له وسئل المحدث والمناقشة ولم ينص
العراقي هبف ذكر على سعة العلم عند المويطي وإنما
لدى أشار إليه ابن خلكان وهو متأخر، وأعدب الطي أنها
من صفاته تعللا لهذا الذي ذكره العراقي. ثم ن

الرابع من سليمان المولى هو روى رسالة الشافعي.
 وهو معروف بامتياره في العلم والتفوق فيه، والقدرة على
 الصحاح والمناقشة على أن في الأم أحوالاً غير الشافعي
 أصابها تلاميذه إلى ما رآه الإمام وأتى به، مما يرجع
 عدد ركني مبارك أن الأم ليس للشافعي وقد سقت من
 قبل ما كان يراه الفقهاء جميعاً يومئذ من التحرج في أن
 يدون عنهم شيء من الأحكام التي لا تعتمد على نص من
 كتاب أو سنة وقد نص الشافعي على أن تلك الأحكام
 مما يختلف فيه القوم اختلافهم في تقدير القياس
 واستكمال شروطه وتعيين أصوله وبخاصة ما كان فيه
 يعتمد على استقرار وجوه المشابهة بين المقيس والمقيس
 عليه وهي مع مختلف في الرؤية الدقيقة بين وفيه وأحر
 ومما يتركز على استنباط وجوه المماثلة أو المشابهة
 بين الشينين ثم أن التعليقات التي كتبها تلاميذه أو ما
 علقوا به على بعض الأحكام مقرونة بحججها
 واستدلالاتها من ذلك شيء قد راع في المسائل الدينية لا
 رتباً لها بالحكم الذي يتشرع به طائفة كبيرة من الناس.
 ثم أن الشافعي نفسه أباح لتلاميذه أن يصنعوا ذلك إذ
 قال: إذا وجدت الحديث ما صرنا بقولنا عرص
 الحائط وهو مظهر من مظاهر الأمانة والدقة وما كان

من الشافعي مصدراً بالقول حدث حكمه الذي يفرد به
أو يوافق عليه بعض الأئمة الشافعي كما وافقه لا
ستيفانها شروط الاستدلال الذي لا يحالف فيه الشافعي
ومن أمثلة ذلك وقوع طلاق السكران، إذا سكر بمحرم
أما إذا عاب عقله عن طريق المرض أو السج فلا يقع
طلاقه وبذلك ما يراه فقهاء الرأي، أما أن الشافعي لم يبدأ
كتابه بخطته تلخص خطة الكتاب ومبهم صاحبه فيه وهو
ما استدل به زكي مبارك على استبعاد نسبة الكتاب إلى
الشافعي بذلك ما لا يدهش أن يكون حجة به لأن بعض
الكتب التي كتبت في هذه الفترة لم يقدم لها أصحابها
مقدمة ومنها كتاب سيبويه على أن الرسالة التي كتبها
لشافعي هي هذه المقدمة ولا حاجة به فيها إلى مقدمة
أخرى كذلك التي يراها زكي مبارك، والذي يرجح ذلك أن
أعلى أبواب الفقه التي ذكرها الشافعي في الأم يقدم لها
بما يذكره في الرسالة، وهي الرسالة جميلة طرق
الاستدلال على الفروع والأحكام التي رتبها الشافعي
وبوب لها، واستقصى أحكامها مناقشاً لما ورد فيها عن
الأئمة وقد يكرر الكلام في أبواب خاصة لخدمة صاحب
الفروع إليها مثل جماع العلم الذي ناقش فيه قضية
النسبة وإذا الشعة التي أثبتت حولها أما تعليقات التي

وربما هي الأم من تلاميذ الشافعي فقد اشترت إلى وجه
الحاجة إليها على أن بعض الصحابة روى أنه عنهم
أضافوا بعض التعليقات إلى النص القرآني لشدة
الحاجة إليها ميانا للحكم وتحديد له وقاص وكلاهما
كان ففيها مشهور له بالعلم والفق، ومن ذلك قراءة أبي
مسعود عصبام ثلاثة أيام (مقتضيات) بزيادة هذه اللفظة
وقراءة سعد بن أبي وقاص وله أح أو أحت (من أم)
بزيادة هذه الكلمة وليست هذه قراءات وإنما هي
اصوات للنص لبيان الحكم وتحديد له وقد أخذ بعضها
بعض الفقهاء ومنهم فقهاء الغرائ. فقد اشترطوا اتباع
في كفاية اليمين وقد عرّض لهذه القراءات أن حزم في
الأحكام، وأنهى إلى بها ليست قراءات وإنما هي
تفسيرات أصيحت إلى النص وليست منه كما يلحظ أنها
لم تزد إلا مع آيات الأحكام دون سواها مما يؤكد أنها
تفسيرات والفقهاء هم أصحاب الحكم، والشافعي
نفسه كان يكره التقليد والمقلدين ومن هنا استباح تلاميذ
الشافعي أن يريدوا على كلامه ما يريدون وأن يردوا عليه
رأيه إذا ما تعين لهم وجه الحق، لأنه أباح لهم ذلك
ورعيتهم فيه، يضاف إلى ذلك كله أن الوحدة الأدبية التي
يستدل بها على صحة نسخة ما ورد في الأم إلى

الشامعي تشيع فيه - وتلحد بفصوله وأبوابه، فلعته لغة
الشامعي، في قوتها ودقتها، وسننهم، ولا يكاد نجد فرقاً
بين صبيغة من الأم وصبيغة من الرسالة، ولا مبد
الشامعي هم رواته، والمقلون له

مكتاب الأم إذا للشامعي، وليس فيه تصنيف ولا
تأليف لسواه إلا ما علق به أصحابه على بعض الأحكام
رعاية للأمانة التي جعلهم إياها مسددة وما جاء فيه من
تكرار مرده إلى طبيعة العمل الفقهي واتصال مسائله
ومصايده بعضها ببعض، وتلحظ هذا التكرار في الرسالة
نفسها

وقد وصل إليها الأم برواية الربيع، كما وصلت إليها
الرسالة بروايته وذلك كان منهج لقوم يومئذ في رواية
الكتب والآثار، يروونها تلاميذهم بلحظ ذلت في كتاب
مجاز القرآن لآسي عميدة ومعاني القرآن للفراء وقد
رواهما تلاميذهما كما وصلت إليها كتب مغلطة برواية
تميذه آسي عمرو الراشد، وتفسير الطبري رواه تلميذه
محمد بن الحنفية السمرى، وليس ثمت خطأ بوصف
بالشامعة في نسبة الأم إلى الشامعي كما يدعى الدكتور
ركي مبارك

وكتاب الأم يمثل طريقة الفقهاء في عرض الأحكام
 المختلفة على اختلاف في ترتيب الأبواب، وتناولها وهو
 يقع في جملة أجزاء حسب الطبعات المتعددة له وقد بدأ
 الكلام عن الطهارة ورسائلها ثم انتقل إلى الكلام عن
 الوضوء والغسل والحیض وأقله، مدقشاً ما ذهب إليه
 فقهاء الراي من أن الحيض لا يقل عن ثلاثة أيام، ثم
 يعرض للصلاة وأركانها وشروطها، وما يبطلها، ثم
 يعرض للصلاة وأركانها وشروطها، وما يبطلها، ثم
 يعرض لحديث ذي اليمين مدقشاً الكلام في الصلاة،
 وقد انتهى الشافعي إلى أن هذا الحديث مسسوخ، ثم
 انتقل إلى الكلام في الزكاة، وبخاصة زكاة الزروع
 والثمار وما يفرض فيها، وهكذا يستوحي الشافعي
 الكلام في كافة أبواب الفقه، ومسائله مفصلاً أياها
 ومسئولاً مفرداتها وهي الكتاب اشارات إلى مشكلات
 تشريعية لا يرتباطها بالحاجة التي تعرض للناس ثم
 علاقة مجتمع بحر وكنال الشافعي كان يرقب بعض هذا
 تصور الذي يعيشه وقد صاقت الحياة بالناس متجدد
 عن الحر والحرمة في المفردات والمعروف أن أصل
 ابتداء الأحكام على الحل والحرمة حتى قال بعضهم أن
 التشريع كله يقوم على لفظتين هما «عمل ولا تفعل»

والمعروف أن فقهاء العراق يرون أن الأصل في الأشياء
 الحل إلا ماورد الشارع في تحريمه، وهذا يقرر الشافعي
 أن هذه القاعدة لا تنزرد ولم ينص الشارع فيها وصل
 إليها على جميع المحرمات فيقول قول الشافعي أصل
 التحريم من كتاب أو سنة أو جملة كتاب أو سنة أو
 إجماع قال تعالى «الذين يتبعون الرسول لنبي الأمي
 الذي يحثونه مكتوباً عندهم في التوراة ولا نحيل بأمره
 بالمعروف، ويمنهاهم عن المنكر، يحل لهم الطيبات، ويحرم
 عليهم الحماث»، وقال عز وجل «يسألك ما إذا حل لهم
 هل أحل لكم الطيبات» إلى أن ينتهي إلى أن الحماث
 والطيبات كانت معروفين عند العرب فأحل لهم الطيبات،
 وحرم عليهم الحماث ولو كان الأصل في الأشياء الحرام
 لكان من المستغذرات التي لم يرد نص بتحريمها في زعم
 القائلين بأن الأصل في الأشياء الحل ما هو حلال مع
 أنها حرام لحثها وقدراتها، ثم يلخص الحكم بقوله فكل
 ما سئل عنه مما ليس فيه نص بتحريم ولا تحليل من
 ذوات الأرواح ما يطر هل كانت العرب تأكله وليس فيه
 نص بتحريم فأدله بأنه داخل في جملة الحلال والطيبات
 عندهم، لأنهم كانوا يحثون ما يستطيعون، وما لم تكن
 تأكله تحريمًا به باستعداده فحرمه لأنه داخل في معنى

الحبائث خارج من مفسى ما أجل لهم ثم يقول ولست
أحفظ عن أصالته من أهل العلم ممن ذهب مذهب الحكيم
جلالنا (الأم ج ٢ ص ٢٤٧)

ويتابع الشافعى فى الفصول التالية أنواع الطيبات
وانواع الحبائث وهو فى تحديده بهذه الأنواع يرجع إلى
طبيعة الاستعمال القراسى ثم إلى ما تعارف عليه العرب
فى تحديد مدلول الكلمات، وهم الذين رزل عليهم القرآن،
وهم أعرف الناس بدلالاته، وأقربهم إلى من رزل عليه
وهو فيما يرد فيه نص محلي أو بتحريم - يقيسه فى
الحكم عليه بما تعارف عليه العرب وما أحلوه وما
حرموه. كما أنه يحكم فيما تم فيه جلط أو مرج من
المطلوبات، فإن كان المحلوط أو المعارج من الحبائث خفت
أشبه كله وصار حرماً

**مأبة البيئة وأثرها فيما يجرى فيها من
المعاملات:**

يقدر الشافعى أن هذه المأبة لها أثرها عمل
المشروع. ما تركته من أثر فى هرق التهامن، واستطيف
التعاقد، من بيع وشراء، وحارة ورهن وشفعة وسلم،
وفرهن والبيعة لمصرية التى عيرت مذهب الشافعى.

وحملت على مراجعة القول والحكم فيما حكم به من
 «عراق وقضي - كانت ولا تزال من أعقد البيئات التي
 تواجه المشرع، لا من ناحية ما وجد فيها من مبررات
 وأثار فقهية سابقة كهذا الذي وجدته عند البحث
 وأصحابه، بل من ناحية تلك التداخل الحضاري والتعدد
 المتراكب في المبادئ في هذه البيئة، ومن هنا تصدى
 الشافعي للكلام عن العلل المختلفة، وما يلائمها من
 صروب التعامل فتحدث عن البيع والحيار فيه، وأنواع
 الغيوب التي منها والظاهر، وأهلية المتعاملين أو من
 يلي أمرهما إذا كانا من صروب أو هي أحدهما فصور
 يجمع من يفاد ما يحريه من التعقد فإذا كان البيع
 داخل أحد من هذه ضرورة التعامل به وبخاصة في
 البيئات الريفية، وهي أشاء هذا كله يعرض لربما بشبهة
 وجوبه في بعض وجوه المداولة ولم يمس الشافعي أن
 يتناول الكلام عن ثمر المسائين وهو يشترط في نحو
 المداولة عن شبهة لربما اتحاد الحسن وبخاصة انصاف
 فلا بد أن يسمى ما كان فيه سلم، والأمر على هذه
 الصورة في عروض الصيدلة

وهي الجزء الرابع من الأم يتحدث الشافعي عن الأجر
 والاستفحار والاستصناع وهو ما تنهم إليه الحاجة من

الانتفاع بطلاقة الأجير وفيه الذي تخصص فيه أو ما
لعت يده من الوسائل التي يمكن استغلالها في نقل أو
زراعة، وما قد يحدث بين المتعاقدين من خلاف حول
الأجر وما قد يصيب العين من تلف إذا سلمها صاحبها
إلى صانع أجير - وهنا نرى الشافعي يحالف ما كان
معروفا عند العراقي ذلك لأن التعامل مناه على العرف
السائد، والعرف يختلف من بيئة إلى أخرى اختلاف
طبيعة الحياة، وأساليبها، وما رسب فيها من آثار
الماضي البعيد أو القريب

والذين يدرسون المجتمع المصري - في تاريخها
البعيد - يجدون في كتاب الأم مادة غنية تسد أحكامهم
على هذا المجتمع وتكشف عن وجوه نشاطه المختلفة،
وتحقق بهم ما يرحون من تحديد مكاسب في حياتنا
العاصرة مما يرجع تاريخه إلى هذه الفترة التي عاش
فيها الشافعي وشرع لعاصريه فيها

الفقه عند الشافعي، حماية للفرد والمجتمع وبناء
لشخصية الفرد.

لم يكن اتفاقه عند الشافعي محدودا بالحكم على
أعمال المكلفين وتصرفاتهم فحسب بل إنه أيضا وسيلة

من وسائل بناء الشخصية، وحماية لها من يخلق لها
حياة مستقرة، ومشاركة جادة في بناء المجتمع الذي
نعيش فيه ومن هنا عرّض الشافعي للجهاد وفرضيته،
والحرب وأورارها، والدوافع إليها ونتائجها، والسلم
وطرائق تشييده وتمكيته، وكان الشافعي يرى أن من
صروب النعم ما هو حلال للحاجة إليه في تكوين
الشخصية وأهداف لتحمل تبعاتها في الحياة ومنها
السبق والنصال وكان الشافعي نفسه يمارس السبق
والرمي، وهو يستند في أحلال السبق إلى الكتاب
والسنة، وأن القصد منه أعداد لمكلف للجهاد والبلاء
فيه، ثم تشجيعه على أن يكون مستعدا للحرب
والانتصار فيها بما يعطى من مال أو سبق أو تجاوز
الهدف وليس فيما يحصل عليه من المال شائنة حرمة أو
باطل أو باطل أو يقول: (الأم ج ١ ص ٢٢٩ وما بعدها)
جماع ما يحل أن يأخذه الرجل من الرجل المسلم ثلاثة
وهو أحدها ما وحب على الناس في أموالهم ما ليس
لهم نفعه من حياتهم وحماية من يفتنون عنه، وما وحب
عليهم بالركاكة والندور والكهارات، وما أشبه ذلك، وما
أرجحوا على أنفسهم مما أخذوا به العوض من اليوم
والآجارات والهبات للثواب، وما هي معها، وما أعطوه

متطوعين من أموالهم التماس واحد من وجهين أحدهما
 طلب ثواب الله تعالى والأخر طلب استعانة من أعطوه
 وكلاهم حسن ومن مرجو عليه الثواب إن شاء الله، ثم
 ما أعطى الناس من أموالهم من غير هذه الوجهة وما هي
 معناه واحد من وجهين أحدهما حق والأخر باطل،
 والباطل مدفوع بالآية «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل»
 - فالحق من هذا الوجه الذي هو خارج من هذه الوجوه
 الذي وصفت يدل على الحق في نفسه وعلى الباطل فيما
 حاله ثم يستدل الشافعي على الحل بقوله تعالى
 «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل» وأن
 أهل التفسير يقولون إن القوة هي الرمي، كما أن
 الرسول يقول «لا سبق إلا في ثلاث بصل وحافر
 وخف» وهذا يؤكد الشافعي أن أعداد الرماة والساق
 يؤدي إلى قوة المجتمع، وتأمين حياته وحمايته مما يهدده
 من عدو أو حائر، وفي حماية المجتمع - حماية للعرض
 وفي حماية العرض أعلا، لنفسية الفرد، وعرار لوجوده،
 وإقراره لحياته فانهفه عند الشافعي أن ليس تعقيدا
 لفرد، ولا تعطيل لطاقته ولا التماس له بأشياء تنافي
 عليها الصيغة لسوية، وإنما هو قواعد للسلوك

الشامعي وبناء الأسرة:

ويرى الشامعي أن محكم بناء الأسرة بناء سليما فيه بقاء المجتمع وأفراد سموه، وتنظيم لطائفه، ولذلك يراه يحط ببناء الأسرة، يقدر أنها ستكون بؤس من عرضة للاعتزاز والاضطراب ولا معدي من أن يلحق استروع تلك الأحوال، والظروف التي تتعرض فيها حياة الأسرة لهذا الاضطراب وهو إذ يمشط لتقدير هذه الظروف والاحتمالات لا يكثر يحرج عن محال النصوص فيحتل الحرء الحامس على سقته الكلام عن عقد الزواج وأنواعه والصندوق ومن يحرم من النساء ومن يحل وبسة لوئذ إذا عاب روحها سراء أعاشرف أم لم يعاشرها وقد كثر الشامعي من الكلام عن العدد وأنواعها وبخاصة عدة استوفى عنها روحها إذا كانت حاملا وأنها تنتهي بوضع الحمل لا بتمتع الأهلين كما يرى فقهاء الفرائق فإذا لم تكن متوفى عنها روحها وكانت حاملا وادعت امرأة أن عدنها انتهت بوضع الحمل فإن أهل العدل من النساء من اللاتي يقصين بيتهن لأنهن أعرف بأحوالهن، وأدرك لطبيعتهن، فإذا لم يكن ثبت أحد من النساء خلعت لمرأة اليمى بأنها وصغت ماد أب رد اليمى على

الزوج، وهذا كله إذا وضعت المرأة ولم يكن مولودها حياً
بل مات لساعته

وقد عرّض الشافعي لبعض الأحوال الشاذة التي قد
تتعرض لها المرأة والرجل معاً، أما عن جهل من الزوجين
أو مروة جمعاء يدفع إليها جماع الغريزة فتحدث عن
تداخل العدد وذلك إذا ما تزوجت المرأة بعد طلاقها من
زوجها الأول في أثناء العدة منه، وانحبت ولداً واحتلقا
في أمره وهذا استقرأ الشافعي ما روى عن الصحابة في
هذا الصدد فروى بسنده أن طليحة كانت تحت رشيد
الثقيفي فطلقها البتة ثم تزوجت في عدتها فصرى بها عمر
وزوجها الثاني بالمحفقة صربيات وهرق بينهما ثم قال
عمر: «أيما امرأة تزوجت في عدتها عار كان الزوج الذي
تزوج بها لم يدخل بها فهرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها
من زوجها الأول وعدتها كعدة من زوجها الثاني ثم ليس
له أن يتزوجها أبداً» كان ذلك سنة عمر من الخطاب ورأيه
في أنها خرجت على الناس، وقد حدث في عهد علي ما
يشبه تلك الحادثة ولكن علياً أباح لها أن تتزوج من
الثاني بعد انقضاء العدتين وبذلك أخذ الشافعي وقد
حصل القول فيما بعد - في أمر الولد وأبها إذا وضعت
الأقر من ستة أشهر من زوجها الثاني فهو الأول، وإن

وصنعته لسنة إلى أربع سنين من رواحتها الثاني دعى
القائمة لتحديد النسبة إلى أبيه، وإن كان لأكثر من أربع
فهو لثاني إن كان خلاقها من الأول ماتا وإن كان رجعيها
وتداعيا ولم ينكره ولا واحد منهما دعى القائمة والقول
قولهم هي الحاق بسنة ماى الرحلى

والشامسى هي لا يلتزم برأى صحابى وإنما له أن
يختار من أرائهم ما يراه أولى بالأحد به وهو ما لا
يختلف وفقهاء الرأى المروى عن أبى حنيفة أنه إذا
انتهى الأمر إلى أقوال الصحابة فله أن يأخذ برأى من
يشاء ويدع رأى من يشاء به لا يخرج عن جملة ما روى
عنه (الأم ج ٥ ص ٢٢١) وهكذا كان الشافعى يقدر
ما يصدر عن النفس الانسانية من بركات من شأنها أن
تنقص حياة المجتمع، مشرع لها هي دقة واعية وإبراز
ناقد وتاريخية موصولة الأسس بماضى الحياة
الاسلامية، ومن صنفوه من أصحاب رواية أسس
والأثار والجديد عند الشافعى قدرت على فهم
للمصوهر، وتوسيعه لأمانتها بما يمكنها من الاحتكام هي
الحياة، ومسايرة ما يحدث فيها من الأحداث والواقعات،
بالذى أمكنه من ذلك كله عربيته

دراسة المجتمع الاسلامى من واقع مائترك الشافعى فى كتاب الام:

ان مائترك الشافعى من احكام واقضية - فى كتاب
الام - يصور لك مدى التطور الذى اصاب الحياة
الاسلامية حتى اواخر القرن الثانى واوائل الثالث هجرى
فى الواقع يسجل حتى هذا التطور والظلال التى تركها
على التشريع، وكذا الشافعى نفسه يؤمن بالتطور،
ويقدره ويستحب له فى اصدار الحكم وتطبيقه، ومن
هذا نراه فى الرق والاسترقاق وما اسهم به الارقاء فى
تعبير وجه الحياة الاسلامية سواء عن طريق التسرى او
المكاتبة او الاستيلاء او التدبير والواقع ان الرق - فى
الاسلام - كان ذا اثر واضح فى الحياة الاسلامية،
والرقيق برغم ما يفهم من هذه الكلمة من معنى الصعة
والانصاع - كانوا يحصلون فى اعماقهم موارث
حصارية وثقافية مكنهم من ان يكون لهم تأثير واضح
فى تكوين الحياة كالغذاء، واشهر الشعراء منهم من كان
يخمس القيام على التجارة وصنوفها واشكالها -
لستفهم سائرهم فى القيام على هذا الجانب من
الحياة ويكفى تقدير اولئك الارقاء وما شاركوا به فى
صنع الحياة الاسلامية ان ياقوت الرومى صاحب

المؤلفات القيمة كان دقيقاً، والشافعي في حديثه عن لزوم
- يعتمد على تجربته هو ثم تجارب المتعم من حوله

نظام القضاء عند الشافعي كما عرض له في الام:

وصح الشافعي في كتابه نظم محكما للقضاء وهو
يقوم على ثلاثة اصول: التفاسيين، والقاضي والنص
وكان الشافعي يرى ان القاضي هو لقائم على النص
المفسر له، المستنبط منه، وهو الذي يقوم بالتحقيق، وهو
أمر صعب محتاج إلى دقة الملاحظة والذكاء، كما أن
تفسير النص الفقهي لا يقل عن التطبيق صعوبة ولا كان
عمل القاضي معقد، اشترط فيه شروط هي تدبير شئون
حياته، فشرط أن يكون حليوسه بقصد، في مكان بارز،
لا يكون يومه حجاب وأن يكون انكار لدى يحتاره
للعصل في الدعاوى متوسطا في اسند الذي يقصى فيه،
حتى يسر على الناس التقصى إليه، وأن يكون على حال
من الاطمئنان النفسي، فلا يكون عصبي، وأن لا يمارس
البيع والشراء لأن فيه اسقاطا لهيبته في اسند الذي
يقصى فيه، وقد يؤدي ذلك إلى تدنيه إلى أمور لا يصح أن
يوصف بها، وأن لا يقصى من أهله لأن ذلك أشغل
لهبه، وأن لا يقصى من أهله لأن ذلك أشغل لهبه، ومن
حده أن يرحل أحد المتخاصمين إذا أسرف في لحاحته

أما النص وهو الذي يستتبط فيه الحكم المطابق للقضية
 المعروضة فإن الشافعي يحدد طريقة فهمه وتفسيره،
 فيقول أن انقضاء على الظاهر لقول الرسول صلى الله
 عليه وسلم، «إما أنا بشر وانكم تحتصمون إلي ولعل
 أحدكم يكون الخسر بحجته من بعض ما قصي له على
 نحر ما أسمع منه، فمن قصيت له شيء من حق أخيه
 فلا يأخذ منه شيئاً» ما أقطع له قطعة من النار، قال
 الشافعي وفي هذا الحديث دلالة على أن الأئمة إنما
 كلّفوا القضاء على الظاهر كما أن قضاء الإمام لا يحل
 حلالاً ولا يحرّم حراماً وأن من حل الحاكم أن يجتهد إذا
 لم يكن فيما ينقض فيه نص من كتاب أو سنة أو إجماع،
 كما ينقض على القاضي أن يراجع ما سبق ما كانت
 للمسلمين فيه سنة ومن واجب القاضي أيضاً أن يشاور
 العلماء في كل أمر دل فيه عليه الفهم أو التماس عليه وجه
 الحق فيه، كما أن عليه إذا حكم في أمر ورأى الحق في
 غيره بأن كان خالف في الأول كتاباً أو سنة أو إجماعاً
 أو أصح المعتبرين لهما احتمال الكتاب والسنة لنقض
 قضاء الأول على نفسه وأن كان رأى قهراً فيه محتملاً
 في حكمه الأول ثم تبين له قهراً أدق وأولى من الأول
 بنقض حكمه الأول، وقد انقضى الشافعي نفسه بهذا حكمه

الأول، وقد التزم الشافعي نفسه بهذا المنهج، وطبقه في جميع ما استنبط من الأحكام، وما قضى فيه بين الناس ومن تعام الصورة لهذا المنهج أن اذكر هنا بعض مواقفه إذ يقول في تفسير الآية: «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين» وقال في آية الموارث «ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث» وذكر من ورث في كل آية من كتابه، قال الشافعي فاحتمل جماع أمر الله الوصية للوالدين والأقربين أو امرين معا فيكون على الموصي أن يوصي لهم فيأخذون بالوصية ويكون لهم الميراث واحتمل أن يكون الأمر بالوصية لهم منسوخا ووجدنا منسوخا بآية الموارث من وجهين أحدهما أخبار ليس بمتصلة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الحجازيين ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في نسخها حتى لو يغفل الشافعي لهذا الحكم بأنه إذا جازت الوصية للوارث لكان انتفاعه بالمال من جهتين أولهما الوصية والثاني الإرث، وبهذا التعليل يرفض ما ارتأه سواه من فقهاء العراق بأنه لم تجز الوصية للوارث لنألا يكون محاييا لبعض ورثته ببعض ما له، وهذا يستطرد الشافعي بأن استنباط علة الحكم لا

تقوم على افتراض ذهني بعيد عن النص وروحه فلا يحاول من يتعاطى الفقه أن يحمل نفسه عناء معرفة ما تنطوي عليه النفوس البشرية مؤكدا أن الحكم يتعلق بظواهر الأفعال لا ببواطنها. إذ يقول: الأحكام على الظاهر والله ولي المغيب. ومن حكم على الناس بالازكان جعل لنفسه ما حظر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لأن الله تعالى يولي الثواب والعقاب على المغيب لأنه لا يعلمه إلا هو. وكلف العباد لأحد أن يأخذوا من العباد بالظاهر، ولو كان لأحد أن يأخذ بباطن عليه دالة لكان ذلك لرسول الله، فقد أسهم الرسول للعالمين وقد أعلمه الله بنفاقهم. (الأم ج ٤ ص ١١٣ - ١١٦) وبهذا يرفض الشافعي ما يراه فقهاء العراق من القول بمعقولية الشريعة بهذا التعميم، وأن هذه المعقولية ينبغي أن تلتزم وكائناتها من النص الدال على الحكم وأن تعيش معه حماية لها من مغالاة من يتعاطى الفقه ويدعي العلم به وكان الشافعي كان ينظر إلى ما انتهت إليه الأمر في عصرنا إذ جلع بعض المفتين إلى أن يعطوا بما يشاعرون، وبما يحملهم عليه الهوى كما أن دعوته إلى استقراء وجوه احتمالات الدلالة للنص مما يصد تيار هذه المعقولية المسرفة وبما يعلم القاضي أن يحاول

جهده أن يستغل طاقات الفص ما كان منها ظاهرا باريا
وما كان منها خفيا مستورا.

وهكذا نجد في الأم صورة واضحة لذلك التركيب
الخصاري المعقد للمجتمع الاسلامي وقد ساطت فيه
دما، وأجناس وعروق وثقافات. بعد أن اتسعت جنباته
وتنوعت حياته واختلفت بالناس مذاهبها. وفي الكتاب
أيضا ذلك الاستقصاء التاريخي للمذاهب التي ظهرت
في تاريخ الفقه الاسلامي والتي غمرت فلم يبق لها من
أثر الا ما ورد في مناقشات الشافعي، كمذهب عبيد
الرحمن الأوزعي وسفيان الثوري. وفيه أيضا اشارات
كثيرة لسنن الصحابة الذين اشتهروا بالقضاء والفتيا
كعلي بن أبي طالب، وأبي بكر وعمر بن الخطاب، وانما
قدمت عليا لشهرته الواسعة في الفقه حتى كان الخلفاء
يسألونه ويستفتونه، لا يصددهم عنه اختلاف في الرأي أو
تدابر في الفكر. وقد روي أن معاوية نفسه كان يستفتيه -
وفي هذا الكتاب فوق هذا كله نظام تشريعي متكامل يفي
بحاجات الحياة المتجددة، ويساير تطورها وامتداد
عمراتها وقد يزعم بعض من الدارسين أن ما جاء في
الأم - جاء في غيره من الكتب والآثار الفقهية المتأخرة.
ولكن ليس من قلد كمن اجتهد، وليس المبدع كالناقل.

وليس الفكر كالحافظ وكذلك كان الشافعي.. فقد
أسدى للحياة التشريعية عمله خيرا لم يقدمه سواه من
السابقين، وبهذا كله عد المجدد الثاني في تاريخ الاسلام
بعد عمر ابن عبد العزيز.